الملف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

تفعيل ملف إعادة النازحين خارجيًا وداخليًا وخطوات تنفيذيّة تكليف اللواء البيسري التواصل مع سوريا وإعادة المساجين

عاد ملف اعادة النازحين السوريين بقوة الى واجهة الحدث بعد تفاقم المشكلات الامنية والاقتصادية والمعيشية والمناطقية من جراء انتشارهم الكثيف في كل المناطق. وقد اعادت الحكومة اللبنانية تكليف المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ملف تنظيم عودة النازحين السوريين، لاسيما لجهة ترحيل المساجين السوريين الذين تتجاوز نسبتهم 30 في المئة من مجموع المساجين، بالتنسيق مع السلطات السورية

سبق للواء الياس البيسري ان زار سوريا اكثر من مرة، منفردا وضمن اللجنة الحكومية التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة وزير الخارجية عبدالله بوحبيب، للبحث في تنسيق آليات العودة الامنة، وتم التوصل الى خطوات محددة لكن لم يجر تنفيذها جميعها، نظرا الى الظروف التي حالت دون ذلك. في خلال الشهر الماضي، جرت اعادة طرح موضوع اعادة النازحين السوريين خارجيا بزيارات رئيس الحكومة ووزير الخارجية وزيارات عدد من الموفدين الغربيين وبخاصة الاوروبيين، وداخليا في الجلسات والاجتماعات الوزارية والنيابية مما اسفر عن خطوات مرتقبة لبعض الدول الاوروبية منها تحريك الدعم المالي للبنان وقرارات حازمة داخليا.

بعد زيارة الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس والمفوض الاوروبي المكلف سياسة الجوار والتوسع في الاتحاد الاوروبي اوليفر فاريلي وغيرهما الى لبنان، وزيارة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى فرنسا وغيرها من الدول، تمت مطالبة المجتمع الدولي بتغيير سياساته تجاه عودة النازحين. فكانت الخطوة الاولى مثابة قرار بدفع مبلغ 160 مليون يورو للبنان، وهو مبلغ لا يكفي ربع حاجة القطاع التربوي والتعليمي الذي يهتم بالتلامذة من ابناء النازحين، عدا كلفة الخدمات العامة والبنى التحتية التي استهلكت حتى النهاية نتيجة الكثافة السورية وارتفاع نسبة الولادات ودخول السوريين بطريقة غير شرعية.

تحرك المجلس النيابي عبر جلسة للجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية برئاسة النائب جهاد الصمد، وحضور وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الاعمال بسام مولوي والاعضاء النواب، والمدير العام للامن العام بالانابة اللواء البيسري وممثلين عن الاجهزة العسكرية والامنية.

في موضوع النزوح السوري، استمعت اللجنة الى اللواء البيسري الذي طالب بـ"احياء مذكرة التفاهم مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عام 2003، مما يسمح لنا بتطبيق القوانين اللبنانية وعدم التنازع مع القوانين الدولية".

مما قاله: "نحن كأمن عام نطالب بقرار سياسي موحد يتعامل مع موضوع النزوح السوري بخطة وطنية موحدة تكون لنا غطاء لتنفيذ ما يجب علينا تنفيذه".

اثر الجلسة، قال النائب الصمد: "بعد الاستماع الى مداخلات النواب، اكدت اللجنة على ما يلي:

- دعم الاجهزة الامنية كافة في كل ما تقوم به من واجبات بالامكانات المتوافرة والمتاحة.
- العمل على اصدار قانون شبيه بمذكرة التفاهم مع UNHCR عام 2003، بما يتناسب مع حجم النزوح السوري في لبنان، مع مراعاة المتغيرات التي طرأت بما يسمح للدولة اللبنانية بالمشاركة في تحديد مستحقي صفة طالب لجوء الذين هم في حاجة فعلية الى الحماية الدولية الموقتة في لبنان في انتظار اعادة توطينهم لدى بلد ثالث .
- اكد المجتمعون ضرورة ايجاد استراتيجيا حكومية شاملة وموحدة تضم كل الوزارات المعنية والادارات، تحظى بالغطاء السياسي من الاطياف السياسية كافة.
- اكد المجتمعون من كل الاطياف السياسية ضرورة العمل والتواصل والتنسيق مع الدولة السورية في سبيل الوصول الى عودة اكبر عدد من النازحين الى بلدهم".

على خط موازٍ، ترأس رئيس الحكومة اجتماعا وزاريا وامنيا وقضائيا خصص لبحث ملف السجناء والمحكومين السوريين شارك فيه وزراء: الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب، العدل هنري خوري، الداخلية والبلديات بسام مولوي، النائب العام لدى محكمة التمييز جمال الحجار، المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع اللواء الركن محمد المصطفى، رئيس شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي العميد خالد حمود، مدير العمليات في الجيش العميد جان نهرا ورئيس مكتب شؤون المعلومات في الامن العام العميد يوسف المدور.

خصص الاجتماع لدراسة امكان حل موضوع المساجين والمحكومين السوريين، كما جرى التداول في كيفية تنفيذ العمل على بلورة الملف. كذلك تشاورت اللجنة الحكومية اللبنانية في كيفية تنظيم ملف النزوح السوري وفقا للقوانين اللبنانية المرعية الاجراء. حسب المعلومات، وبعد انتهاء الاجتماع، اتصل الرئيس ميقاتي بنظيره السوري حسين عرنوس لابلاغه بتكليف اللواء البيسري متابعة الامر، من دون الدخول في التفاصيل التقنية، علما انه ليس الاتصال الاول بين الرئيسين.

جرى التداول في الاتصال ايضا في موضوع النزوح السوري عموما، واتفق الرئيسان على ان يتولى الامن العام اللبناني التنسيق مع الحكومة السورية بغية العمل على بحث مضامين تطورات ملفي النزوح والمسجونين السوريين. وثمة معطيات عن اعتزام الحكومة اللبنانية تسريع وتيرة المشاورات مع الحكومة السورية حول ملفات اساسية من ضمنها قضية النازحين خصوصا.

بعد الاجتماع، اشار وزير العدل الى انه نتيجة موضوع الاكتظاظ في السجون، اضافة الى الاكتظاظ الذي تشهده نتيجة محكومين وموقوفين سوريين لم تصدر احكام في حقهم، جرى درس امكان حل موضوع المساجين والمحكومين السوريين. واكد انه "من الطبيعي ان يكلف اللواء البيسري القيام بهذه المهمة والبحث في كيفية تنفيذ العمل لحل موضوع السجناء والموقوفين. هذا الامر يتطلب بالتأكيد دراسة كل ملف والوقوف على حجمه، لأن الموضوع لا يتم من خلال عملية واحدة، بل انطلاقا من القوانين اللبنانية، اي ان نميز بين الذي لديه اقامة شرعية والذي ليس لديه هذه الاقامة".

واوضح الوزير خوري ان "الموضوع يتطلب التواصل مع السلطات السورية للبحث في امكان تسليمها الموقوفين السوريين داخل لبنان، ونامل في ان ينتهي الموضوع الى ايجابيات."

وقال: "يمكن الفرض على السجين السوري اكمال محكوميته في سوريا بالاتفاق مع السلطات السورية من خلال القانون. فاذا وافقت السلطات السورية على تسلمه تنتهي القصة".

الى هذا الجهد الحكومي، يزمع مجلس الوزراء صياغة ورقة اقتراحات موحدة خاصة بملف النزوح السوري ينتظر ان تتضمن النقاط الاساسية التي يسعى الى التشاور في بنودها مع المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل الثامن حول مستقبل سوريا والمنطقة نهاية شهر نيسان الفائت. وقد رتبت الحكومة اللبنانية التحضيرات الاساسية للمؤتمر وتهيأت له انطلاقا من اهمية اتخاذ موقف موحد من قضية النازحين، مع التأكيد على عناوين تتمحور حول طرح اقتراحات تسرع مغادرة المخيمات نحو رحلة نهائية باتجاه الاراضي السورية تنهي سنوات من النزوح. تجدر الاشارة، الى ان اللواء البيسري زار دمشق في نيسان العام 2023، بالتنسيق مع رئيس الحكومة ووزير الداخلية، حيث التقى عددا من المسؤولين الامنيين السوريين بهدف التنسيق في ما يتعلق بعودة النازحين السوريين وضمان عودتهم الامنة والطوعية وتم التوافق على خطوات عملية في هذا الملف. وبحسب اللواء البيسري، يبلغ العدد التقديري للنازحين السوريين في لبنان مليونين و100 الف، اي ما يعادل 43 في المئة من عدد المقيمين في البلاد. وفي كانون الاول الماضي، تسلمت المديرية العامة للامن العام قاعدة بيانات من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تشمل اسماء مليون و486 الف نازح، من دون تصنيف او تحديد لتاريخ التسجيل او الدخول الى لبنان، مما يعقد تحديد الوضع القانوني لهؤلاء.

اما لجهة البلديات، فقد باشرت تطبيق تعليمات وزارة الداخلية وقراراتها بضبط الوجود السوري، كل بلدية في نطاقها، عبر اجراءات صارمة لمنع اي وجود اوعمل غير شرعي تحت طائلة الترحيل. لكن بقيت اجراءات البلديات محدودة بسبب ضعف امكاناتها المادية والبشرية واللوجستية، واقتصرت على مناطق دون الاخرى. لكن هذه الاجراءات اثمرت، ولو جزئيا، ضبط الوجود السوري غير الشرعي على الاقل لجهة التجول في آليات غير مرخصة. هذا الجهد النيابي - الحكومي - البلدي، يفترض ان يتكامل وان توضع آليات تنفيذه عند بدء اللواء البيسري اتصالاته مع الجانب السوري لوضع التفاصيل المتعلقة ليس فقط بموضوع المسجونين، بل بموضوع استئناف قوافل العودة الطوعية ايضا، والتي كان الامن العام قد باشر تحضيراته لها قبل مدة.

2500 محكوم وسجين سوري

وفق احصاءات وزارة الداخلية والبلديات، يوجد في السجون اللبنانية حوالى 2500 محكوم وسجين سوري. وبحسب احصاءات مديرية السجون في وزارة العدل، فان عدد السوريين في السجون حتى 31 كانون الاول 2023، بلغ 1769 سجينا من اصل 6153، اي ما نسبته 28.75 في المئة من مجموع النزلاء. اما عدد الموقوفين السوريين في النظارات فقد بلغ 107 من اصل 354، اي ما نسبته 30.22 في المئة.